

عدد ٢٢٦ السنة الرابعة ـ يوم الاربعاء ٩ صفر ١٣٥٦ ـ ٢١ افريل ١٩٣٧
«EL IRADA» 4, Impasse Er Riad, TUNIS (٣٠ صانتيما)

الارادة

لسان الحزب الحر الدستوري (ارادة الشعب من ارادة الله وارادة الله لا تقاوم)
مديرها المسؤول : محمد المنصف المنستيري ـ زنقة الرياض رقم ٤ بتونس

علــــل جمعية الاوقـــــاف

يوم السبت الماضي انعقدت لجنة الفتها الحكومة للنظر في الحالة المحزنة التي وصلت اليها جمعية الاوقاف اليوم . وللبحث عن وسائل العلاج اللازم لتلافي الخطر الجاثم على صدر هذه المؤسسة ويكاد يوردها موارد الهلاك

وقد تألفت هذه اللجنة حسبما اعلنته الصحف من عناصر مختلفة ومن شخصيات لم ندرك القاعدة التي ابتنى عليها وجه اختيار اصحابها . اذ نجد انهم قد حشروا في هذه اللجنة بعض شيوخ المجلس الشرعي كان في المسألة ما يوجب الاطلاع على النظر الشرعي في الموضوع مما يدل على ان هناك نية مبيتة من قبل لاجراء تفويت في بعض املاك الجمعية او تثقيل كاهلها بتحملات او رهون ويؤيد هذا الظن ان هناك لجان عديدة طافت على املاك الجمعية وعاينتها معاينة فنية وقومتها تقويما تفصيليا مدققا . وقيل وقتئذ ان الغرض من ذلك هو القيام باجراءات لمعرفة ثروة الجمعية بتفصيل تمهيدا لعقد قرض بمبلغ ذي بال لها . تكون املاك الجمعية ومداخيلها مرهونة فيه على سبيل التوثقة . لاستهلاكه وخلاص فوائضه السنوية

ولا شك ان هذه العملية انما هي حلقة من حلقات السلسلة الطويلة من الكوارث المنهالة على جمعية الاوقاف التي تتجلى للناظر في تاريخ حياتها بعد الاحتلال صورة واضحة من سياسة التفقير التي يسلكها الاستعمار نحو التونسيين . وانا لمتشوفون كل التشوف للغريبة التي سنراها هذه الايام عن موافقة النظر الشرعي على رهن الوقف . وهذا التشوف يدعونا للاستعداد الكلي الى تتبع الاقوال التي سيفوه بها الشيخان المفتيان العضوان في هذه اللجنة . ويلوح ان ما بدا من فضيلة المفتي المالكي لحد الآن يدل على اتجاه انظاره في الناحية التي تخالف وجهة نظر عموم المسلمين وان ارضت رغبة بعض رجال الحكومة .

ولندع هذا الآن الى فرصة اخرى ولننتقل الى الموضوع الاصلي وهو حالة جمعية الاوقاف الخطيرة وواجب الحكومة نحوها لانقاذها وانجادها وهل يكفي في باب القيام بالواجب والانقاذ وضع هذا الغل الجديد في عنقها . ولنصرح اولا ان الشرع الاسلامي لا يبيح رهن الاوقاف ابدا خصوصا اذا اعتبرنا الاجراءات التي يستتبعها الرهن اليوم والنتائج التي تنتج عنه عند العجز ولذلك فلا يمكن ان يوافق الرأي العام الاسلامي بحال على هذا الحل ولو ارتكبت في سبيل الوصول اليه مختلف الحيل .

لذلك نرى انه يجب على الحكومة ان تبحث عن حل آخر للمسألة . واقرب الحلول واوفقها للمعقول وللعدالة ان تتحمل ميزانية الحكومة عجز الجمعية وتقوم بتسديده كما تقوم الى اليوم بتسديد عجز شركات السكك الحديدية كل عام وتبذل في سبيله العشرات بل المئات من الملايين نظرا لما تقتضيه المصلحة الحربية وحدها من وجوب الاحتفاظ ببقاء السكك الحديدية لتامين التنقل العسكري . وليس هناك اي اعتبار آخر بعد ان توافر النقل بالسيارات والكميونات وقضت مزاحمتها على مداخيل السكك الحديدية ولا نظن ان اهمية المصلحة التي تقوم بها جمعية الاوقاف من انفاق على شعاير الدين الرسمي للدولة ونحوها هي دون اهمية من المصلحة الحربية التي اوجبت على الحكومة بذل مئات الملايين وتحمل اضرار واخطار عجز الميزان العام المتفاقم والوصول الى الحد الاعلى في ارهاق دافعي الضرائب

وفوق ذلك فان الحكومة استعانت باموال وثروة جمعية الاوقاف عند يسرها ولا تزال تستعين بها الى اليوم ولولا تصرفات الحكومة في العبث بثروة الجمعية وبعثرتها في غير ما اعدت له لما وصلت حالتها الى ما هي عليه اليوم من العجز التام والاشراف على اعلان الافلاس . فالحكومة هي التي تتحمل مسؤولية ذلك وعليها ان تغرم لها ما غنمته منها قبل اليوم او على الاقل ان تقوم بتسديد عجزها على سبيل التعويض

ـ فلقد كانت الجمعية الى عهد قريب تقوم بالانفاق على امور كثيرة كان من الواجب ان ينفق عليها الميزان العام مثل المحاكم الشرعية وغيرها . ولا تزال الى اليوم تنفق مثل هذه النفقات . اذ تشارك في الانفاق على التعليم العربي وعلى تعليم البنات المسلمات وعلى التعليم الفلاحي للمسلمين وعلى الاسعاف الصحي والاجتماعي الخاص بهم (الجامع الاعظم ومدرسة نهج الباشا للبنات ومدرسة سمنجة والتكية والمستشفى الصادقي ومستشفى القيروان وغيره من المستشفيات) بل لقد كانت تدفع مبالغ سنوية كبيرة لجيش الاحتلال من اوقاف الابراج والقشل والاسوار . كما كانت ملزومة قبل الحكومة بدفع اعانة سنوية ذات مبلغ كبير لاسقفية قرطاجنة . وكما كانت ملزومة من قبلها ايضا باعطاء محلات لانتصاب المحاكم الشرعية وادارات العمال واذا لم يكن لها محل لائق في جهة من الجهات فانها كانت تدفع كراء محل لائق مستوفي الشروط . واكبر ظننا ان هذه الطريقة لا تزال متبعة الى اليوم

وكذلك كانت تكلف ببناء كثير من الابنية العمومية لمختلف الادارات ثم ان تجبر على ان تتقاضى عن البناء مبلغ كراء اسمي زهيد جدا لا يتجاوز فرنك واحد في العام مثل قصر ادارة المعارف وقصر مدرسة البنات . وتغير الحال عند بناء قصر وزارة العدلية فصار مبلغ الكراء بالنسبة للبناءات الجديدة يصل الى ٦ في المائة مما انفقته الجمعية على البناء

والطامة الكبرى التي لحقت الجمعية واخرجتها عن كامل ثروتها العقارية تقريبا واضمحلت معها اراضي الاوقاف العامة كلها . هي الزام الحكومة لها سنوات طويلة باعطاء الاراضي اللازمة للاستعمار مقابل عوض زهيد تتحكم في تعيينه ادارة الفلاحة بدون اعتراض من جانب الجمعية . ولو بقيت هذه الثروة العظيمة في تصرف الجمعية لكانت فواضلها تقدر اليوم بمئات الملايين

ولم يكن الامر قاصرا على الارض بل تجاوزه الى الزياتين ونحوها . واقرب مثل نضربه لذلك قضية زياتين طبربة الشهيرة حيث سوغ م . فانسان صديق م . روا الكاتب العام وقتئذ من الجمعية ٢٥ الف اصل زيتون وثمانية بساتين مشجرة بالعود الرقيق واراضي بيضاء لمدة ٢٠ سنة بكراء سنوي متدرج اقصاه اربعة الاف واربعمائة فرنك فقط اي ينوب الاصل الواحد من الكراء اقل من ٨١ صانتيما من دون اعتبار كراء الارض والبساتين التي يبلغ عدد اشجارها نحو ٨٠٠٠ عود بينما بلغ ما دفعته الجمعية في اداء القانون عن هذه الزياتين ٤٩٧٨ فرنكا في بعض الاعوام . واخيرا عندما انتهت مدة الكراء امتنع المسوغ من ارجاع الحوز الى الجمعية فطالبته لدى الحاكم واصدرت ضده احكاما ولكنها الزمت تحت الضغط الاداري بمعاوضتها له رقبة برقبة بالقيمة دون اشهار رغما عن معارضة اهالي طبربة الذين نالوا انواع الاضطهاد بسبب هذه المعارضة

وعلى هذا المنوال خرجت على الجمعية اراضي كثيرة تارة تحت اسم المعاوضة وتارة تحت اسم الانزال ومرة تحت ستار التحكيم (كما وقع في قضية م . ملكور بسيدي عمر

(البقية بالصفحة الرابعة)

المقيم العام

في طبربة

يوم السبت المقبل يزور م . ارمان قيون بلدة طبربة في اثناء رحلة استطلاعية . وانا لنود ان يذكر جنابه بهذه المناسبة ما وقع بهذه البلدة من المآسي المحزنة بسبب قضية الزياتين المعروفة التي وقعت معاوضتها للمعمر م . ستول بالقيمة دون اشهار رغما من معارضة اهالي البلدة الشديدة واظهارهم الاستعداد التام لقبول المعاوضة لفائدتهم وهم اربعة الاف نفس ولكن السياسة الاستعمارية قضت باخماد هذه المعارضة بالقوة . وقضت ايضا بجبر جمعية الاوقاف على المعاوضة بدون اشهار وعلى اعطاء ٢٥ الف اصل من الزيتون مع ما يتبعها من الارض الى فرد واحد فرنسي . واهدار حقوق اربعة آلاف نفس من التونسيين . لان التونسيين مهما كثر عددهم لا يساوون قيمة فرد واحد من السادة المتفوقين

ولسنا نقصد بهذا الا ان يذكر م . ارمان قيون الوعود التي وعدت بها الحكومة اهالي طبربة من توزيع قطع اخرى من زياتين جمعية الاوقاف عليهم ومعاوضة بعض زياتين الاوقاف الخاصة لفائدتهم . فيكون تحقيق هذه الوعود على يد م . قيون خير هدية يقدمها لهم اثناء هذه الزيارة

من الاغلاط الشائعة ...

يوجد كثيرون من بين المشتغلين بالمسائل العامة يعتقدون اعتقادا راسخا ان م . قو مدير المعارف الحالي رجل منصف حر الفكر والضمير يعطف على التونسيين ويريد لهم الخير ويسير شؤون ادارته في طريق مستقيم ولو نسبيا . ويمعن بعضهم في هذا الاعتقاد الى حد انهم كثيرا ما لجاوا اليه ليتوسط في حل الصعوبات التي تقوم بين رجال الحكومة وبين معاونيها من رجال المجالس المنتخبة وانصار سياسة المشاركة

ولقد اثير هذا الموضوع اخيرا في معرض الدفاع عن م . قو بمناسبة حملة بعض الصحف الوطنية عليه وعلى الخطة التي يسير عليها في ادارة شؤون التعليم بهذه البلاد وفي تطبيق سياسة الحكومة في تعليم الاهالي التونسيين على الاخص

ولقد دفعنا وجوب الاهتمام بمشكل تعليم التونسيين الى خوض غمار « المعركة » من جديد بعد ان سبق لنا الخوض فيها في كثير من المناسبات وفي اكثر جرائدنا العربية . لاسيما وقد تبينت لنا في حوادث كثيرة نفسية م . قو عن قرب وسمعنا احاديثه واطلعنا على حقيقة افكاره فبدا من ذلك مع الاسف مبلغ غلط اصحاب هذا الاعتقاد الطيب في م . قو ومبلغ خطر امثال م . قو على اطفالنا وعلى جنسنا العربي المسلم

ولكم كنت اتألم لذلك في دخيلة نفسي عندما كنت اسمع اثناء جلسات المجلس الكبير الثناء الجزاف الذي كانت تنهال به افواه واقلام رجال المجلس الكبير ومقرري ميزانية ادارة المعارف اثناء كل دورة من دورات المجلس المذكور مع انهم يرون ويسمعون منه ما نرى ونسمع ولربما اكثر مما نري ونسمع بمناسبة اطلاعهم على خبايا الميزان كل عام فيا لله للتونسيين كم اضربهم خداع السياسة ونفاقها

٩ ان تفشي هذا الاعتقاد الطيب في م قو حتى اصبح ملء افواه المنتخبين واسماع العموم قد اضر ضررا فادحا بمصلحة الامة التونسية . لان م . قو قد استثمر ذلك لتنفيذ خططه المخطرة وتشييد بناء وتوطيد الاركان للسياسة الاستعمارية الصميمة ضد الامة التونسية في مسالة التعليم تلك السياسة التي كان ينادي بها مسيو دوكرنيار وتعهدها اخلافه من بعده حتى اطمأنوا عليها في ايدي م . قو اللينة الساحرة التي تخرج العجائب وتحيل الذين خلقهم الله في بطون امهاتهم احرارا الى عبيد ارقاء يعملون في حقول ومصانع السادة المعمرين قانعين باللقمة تسد جوعهم والخرقة تكسو عريهم لا نظر لهم الى الماضي المجيد ولا الى مستقبل سعيد ولا فكر ولا امل في الحياة ولا ادنى طموح الى الرقي ولا ينظرون الا في افق ضيق محدود

هذه « الخصال » هي التي مكنت م . قو من البقاء متربعا على عرش ادارة المعارف هذه السنين الطويلة ومن الاشتغال مع اربعة من المقيمين العامين مختلفي الميول والنزعات بالرغم من اتحادهم حول الغاية التي يسيرون اليها . بينما لم يبق سلفه الاسبق م . روسي الا مهلة قصيرة لا تكاد تذكر في تاريخ ادارة المعارف فلو وجد رجال الاستعمار في م . قو ما وجدوا في زميله م . روسي من الافكار والميول الحرة حقيقة ـ كما يقول منتخبونا لكان نصيبه مثل نصيب م . روسي الذي اسرعوا بارجاعه لفرنسا حيث وجدوه بضاعة لا ينفعهم ترويجها في هذه البلاد

وليذكر القراء موقف م . قو مع جريدة الصوت التونسي حينما قدم رجالها للمحاكمة لاجل اتهامها لموظفي ادارته وحكم عليهم فعلا مع ان م . قو يعلم الشيء الكثير من الحقائق عن رجاله . واولى به ان يأخذهم بالشدة البعد عن مظان التهم من ان يحاكم من يلومهم عن حسن نية وتجرد تام مهما غلا في لومه وتطرف في انتقاد اعمالهم

فلو كان م . قو يريد حقيقة تطهير سمعة ادارته لكان يامر رجاله بالابتعاد عن ساحة العمليات المالية تماما لانهم دعاة التهذيب والفضيلة وما موريتهم عظيمة في بث مكارم الاخلاق . وسمو هذه المكانة ينافيها كل المنافات النزول الى ميدان العمليات المالية والماديات التي لا تراعي حرمة ولا كرامة

لاشك انه لو فعل ذلك لكان موقفه محمودا في الدفاع عن كرامة ادارته ورجالها اكثر مما فعله في قضية جريدة الصوت التونسي وقتئذ

لسنا متغالين ولا متجنين على م . قو ولا نتحدث عنه بالباطل فاذا كان قد استهوى كثيرا من رجالنا بلين مظهره ولطف حديثه وحسن معاشرته فان اعماله وما تكشف عنه من نواياه الحقيقية نحو امتنا وبلادنا تجعلنا نرى تفضيل صراحة غيره من رجال الاستعمار الذين يجاهرون بنواياهم نحونا ويجابهوننا بالعداء الصريح ـ اما المؤاربة والتصنع فاننا نمقتهما كل المقت ونرى فيهما كل الخطر علينا لانها تخدع قصار النظر وتلهيهم عن كثير من الحقائق التي يجب ان يضعها كل تونسي نصب عينيه

ان الاعتراف بالجميل امر محمود يزداد به نشاط العاملين واقدامهم على ابتكار الوسائل النافعة والسير الى الامام في خطتهم القويمة التي استوجبت الثناء والشكر . واذا نظرنا لاعمال م . قو باعين رجال الاستعمار نرى ان هذه القاعدة منطبقة تمام الانطباق وان اعترافهم بجميله قد ضاعف همته ونشاطه في القيام بواجبه كما يراه القوم حتى كاد ان يحرم ابناءنا من نعمة التعليم الثانوي في عام ١٩٣٤ بابتكاره المعروف في مسالة « ظريات الدخول » للمعاهد الثانوية الذي وقع العاؤه اسما وبقيت اثاره واضحة للعيان فعلا . وحتى زماننا اليوم

(البقية بالصفحة الرابعة)

مكاتبات الجهـــات

قصية المديوني

ان لجنة الاغاثة التي على رأسها المحسن الكبير السيد يوسف ابن الحاج عمر رأت من واجبها ان تقوم بواجب النفقة على الايتام والارامل والعجز بمناسبة موسم عاشوراء وبالفعل اشترت عشرة اكباش وذبحتها ووزعتها على كافة العيال العاجزة عن الانفاق حتى لم يبق في البلاد من بات تلك الليلة المباركة بدون نفقة الامر الذي جعل الالسنة ناطقة بشكر جميع افراد تلك اللجنة وبالاخص رئيسها الفاضل وكل من اعانها على القيام بذلك العمل الانساني الجليل وان كاتب هاته الاسطر بلسان الضعفاء يشكر من صميم فؤاده كافة المحسنين ويدعو لهم بدوام التوفيق .

وايضا فان تلك اللجنة المحسنة قد قررت بمناسبة للموسم المذكور ان تؤسس جمعية خيرية اسلامية وبالفعل اسست قانونا اساسيا لها ووافق عليه اعيان البلاد وسراتها وارسلت منه ثلاث نسخ الى الحكومة لتصادق عليها وتمنحها الرخصة الرسمية وهي تطلب من الحكومة الاسراع بالرخصة لتشرع في العمل الانساني بصفة رسمية . والسلام

مكاتبكم

الشيحية

وردت لنا رسالة من مركز الشيحية بامضاء السيد ع . ص . ج . يتذمر فيها مرسلها الفاضل من تهاون ادارة البريد باهالي هذا المركز واهمالها لمصالحهم الاكيدة وذلك بتوزيعها للبريد الذي يرد على هذه البلدة ثلاث مرات في الاسبوع فقط حتى اضطر الاهالي الى الالتجاء لبريد صفاقس في الامور الضرورية التي تعرض لهم وقد كان كل من يقضي عليه سوء حظه باستعمال البريد في امر مستعجل يتكبد مصاريف الانتقال لصفاقس في هذه الازمة العصيبة وذلك زيادة عما يلحقه من الاتعاب .

ويقول صاحب الرسالة ان اهمية مركز الشيحية وكثرة عدد سكانه توجب على الادارة القيام بتوزيع البريد يوميا ولكنها لا تريد ان تقوم بواجبها . وان الاهالي يظنون ان السبب في هذا التهاون بهم هو انه لا يوجد فرنسيون في مركزهم ولو كانوا موجودين وكانت اهمية المركز دون اهميته الحالية بكثير لكان البريد يوزع يوميا . فلفت نظر ولاة الامور لهذه الحالة الاسيفة ونؤمل ان تزول هذه المعاملة المبنية على الميز وعدم احترام حقوق التونسيين

المجاعة بجبنيانة

لقد اشتدت وطأة الازمة ببلادنا واناخت بكلكلها حتى شملت جميع الطبقات فانت لا ترى ايها القارئ الكريم الا اشباحا من بهيموت فوق الارض كانهم سكارى وما هم بسكارى . وجوه مصفرة وايد ناحلة وعيون غائرة تتوسم فيها علامة الكآبة والياس الذي تضاعف في هاته الايام لانحباس الغيث حتى تسبب في ردامة بل فقدان الصابة المقبلة وهي التي كان الناس ينتظرونها بفارغ صبر ويعلقون عليها امالهم ـ وهاته المناظر المحزنة تراها في الزرافات الاتية من بعيد متكبدة للمشاق المتكررة يوميا وذلك للسؤال عن يوم توزيع المعاش . وما اشد فرحتهم اذا علموا ان يوم التوزيع قريب فيرجعون الى صغارهم يبشرونهم بقرب التوزيع الذي سيسمح لهم بتناول الاكلة الشهرية وهاته اكبر تسلية يسلون بها اطفالهم الباكين من الم الجوع .

هاته كلمة موجزة على حالة سكان عمل جبنيانة ابتناها هنا ولو تبين القاري ما يقاسيه هؤلاء التعساء الذين عضهم الدهر بنابه يوم توزيع كيلوات المعاش . لاخذ منه العجب مأخذا عظيما

« ناقد الارادة »

كما وردت لنا رسالة اخرى ممضاة من ستة عشر شخصا تتضمن التذمر من اعمال امين المعاش الذي وقع ايقافه عن مباشرة وظيفته بسبب طغيانه وسوء تصرفاته وعبثه بحرمات الحق . ولكنه بالرغم من ذلك لا يزال مستمرا على اعماله السابقة كأن لم ينله التوقيف الذي جعلته الايدي الخفية صوريا حيث وقعت انابة اخيه في القيام بماموريته مدة الايقاف عن العمل ولكن هذا اسند اليه القيام بذلك كأن لم يكن حدث له شيء . ويتخوف الاهالي من رفع هذا الايقاف واعادته الى العمل كما كان بعد ان نقض الحكم الابتدائي الصادر ضده من مجلس صفاقس ويطلبون ابعاده وابعاد اخيه عن هذه الوظيفة المتصلة بحياة السكان نهائيا وتسمية شخص لائق لها يكون حائزا على رضا العموم . وانا لنرى ان واجب الحكومة يقضي عليها ان تجري في هذه القضية ما يوجب الانصاف التام بدون اتباع للتاثيرات المغرضة من قبل امثال السيد عبد الرحمن الالوز الذي يريد ان يبسط نفوذه قهرا على هذه الجهة وان يستعد للانتخابات المقبلة قبل ان يجرفه السيل

الحامة

يوجد في بلدنا الحامة حانة لبيع الخمر تحت عنوان (اوتيل) تديره امراة ليس لها بعل وبالرغم من ان بلدنا ليس به ولو فرد واحد من الاوروبيين سوى مدير المكتب وقرينته فان هاته المراة تبيع الخمر للمسلمين جهارا غير مراعية للقوانين .

ولقد الفتنا انظار السيد خليفة الحامة المرار العديدة لصنيع هاته المراة التي ما فتئت تبث سمومها في بلادنا وتفسد اخلاق الشبان غير ان حضرته ابى ان يحرك ساكنا وما اشتغاله الا بصغار التجار الذين يجدهم خادمه يطبخون التاي مع ان طبخ التاي لا يمنعه القانون لمن كان بمفرده او معه احد اقاربه ونحن لا ننقده على نشاطه في مقاومة التاي ولكن نريد منه ان يقاوم الخمر ايضا ونلفت نظره الى هذه الحانة كما نشير عليه بان لا يشدد في عقاب شارب التاي وان يسوي بينه وبين شارب الخمر ونرجوه في الوقت نفسه ان يخفف من غلواء خادمه (الحاكم بامره) الذي يسوق شارب التاي الى السجن وهناك يصدر له امره بان يسلم اليه فرنكين معلوم عتبة المحكمة وخمسة فرنكات معلوم عتبة الحبس وعشرين فرنكا خطية لاجل شرب التاي .

هاته كلمة اسوقها الى جنابه عساه يرجع الى الصواب والا فنعود .

الصيد

صيادة عمل المنستير

ورد لنا من هذه البلدة كتاب ممضى من السيد محمد عبد الرزاق ومعه ٣٧٩ يتشكر فيه مرسلوه الاعتداء الواقع على شخص عامل المنستير وينزلون سخطهم على الجاني الاثيم الذي يظهر انه من اهل المفاسد والمتعودين على امثال هذه المؤامرات

كما اتصلنا من هذه البلدة ايضا برسالة تحمل امضاء ١٤٧ نفرا يعلن فيها مرسلوها شديد تذمراتهم من سلوك شيخ البلدة الذي استكبر وطغى وخرج عن حدود وظيفته خروجا ادى بالاهالي الى رفع امرهم لمن له النظر بواسطة محام . ولكن ذلك زاد الشيخ غلوا في سلوكه ونشاطا في الانتقام من الاهالي حتى كدر عيشهم فنلفت نظر ولاة الامور لوجوب العناية بهذه الشكاية والعمل على رفع الظلم عن اهالي البلدة المنكوبة

مجلس الاوقاف

(بقية الصفحة الاولى)

نزاعات بينهما تفوت معها مصلحة الاوقاف في سبيل الاغراض الشخصية خصوصا وان الميزان الان اصبح عاجزا عن القيام بالمصاريف الضرورية لاصلاح الموقوف والموقوف عليه الامر الذي نشاهد الادلة عليه في تذمر كثير من سكان الايالة التونسية على السنة الصحافة فالمعاهد الدينية اصبحت خربة ولا يقع اصلاحها او ترميمها الا بقلة وارباب الشعائر لم يتصلوا بجراياتهم ومرتباتهم الطفيفة التي لا معنى لها واذا اتصلوا بها فبعد الوقت المعين وبعد الالحاح في الطلب وتداخل الوزارة لتعطيهم الجمعية حقوقهم ولا نبالغ اذا قلنا ان كل عقار منهدم في كل المدن والقرى يدل على انه حبس فالخراب هو علامة الحبسية ولم يحبس السلف هاته العقارات الا ليصرف ريعها على الموقوف عليه لا ليعطي دخلها مرتبا لكبار الموظفين الذين لا يقومون بعمل . مثل المجلس الاداري وغيره . فالواجب حينئذ المبادرة بحذف هذا المجلس واراحة ادارة الجمعية من تكاليفه التي لا تعود عليها بالفائدة .

م . ع

الارادة ـ هذا راي خاص لصاحب المقال لا تشاطره الجريدة فيه . لانا نرى انه يجب ان يكون مجلس الاوقاف برئيسه واعضائه مكونا من افراد تنتخبهم الامة اسوة بما هو واقع في فلسطين وسوريا ولبنان . على ان يكون لهذا المجلس التصرف التام في شؤون الاوقاف لا ينفذ شيء الا بعد اطلاعه عليه وموافقته . وتكون سلطة المدير قاصرة على تنفيذ قرارات المجلس بامانة تامة . وسوف نزيد هذه النظرية ايضاحا حينما نبدأ بنشر بحثنا الذي نحن بصدد تحضيره . ونرى في اثناء ذلك ان لا نمتنع من نشر الاراء الحرة على مسؤولية اصحابها .

جامعة عموم العملة التونسية

بيان ونداء

ان الغرض من احياء جامعة عموم العملة التونسية توحيد كلمة العمال المتفرقة والنقابات المتشتتة والدفاع عن حقوق الشغالين المهضومة والسير بهم الى الغاية المنشودة الا وهي الفوز بالنجاح الذي لن يتم الا بعد ان تتجسم في جميعهم الروح النقابية التي بها يصلون الى اكبر مأمول واعظم مرتجى

هذا وبهاته المناسبة نوجه اليهم نداءنا الحار للانضمام حول هاته المؤسسة التي تعمل لسعادتهم وللفوز بامنيتهم كما نعلن للملا ان ما يقوله البعض من ان وجود جامعة تونسية مدعاة للتفرقة بين العمال دعوى غير وجيهة تعاكس الواقع اذ ما غاية الجامعة الا تنظيم صفوف العمال وتوحيد كلمتهم للدفاع عن حقوقهم المداسة تحت اقدام المحتكرين واصحاب رؤوس الاموال المتجبرين الذين اعتادوا مص دم العامل المسكين . ولذا نحذر كافة العملة من الدسائس المغرضة ومن الذين يريدون ان يصوروا الجامعة في شكل حزب سياسي كجريدة « لابريس » التي تطاولت في الكلام واتعبت نفسها ذهابا وايابا لمقابلة رؤساء الاحزاب السياسية ملقية عليهم سؤالاتها فيما يخص هذه المؤسسة بينما هذا المشروع لا علاقة له بالاحزاب السياسية بالمرة كيفما كانت صبغتها ولا يبحث في الاديان والمذاهب بل غايته الوحيدة النضال عن حقوق العامل كيفما جنسيته كانت ولذا نؤكد لهاته الحرية ومثيلاتها ان الجامعة غير ما تظن وهي ضرورية متحتم ايجادها ستتجلى اثارها بعد حين في جو التضامن مع مثيلاتها قلبا وقالبا عاملة لمصلحة العمال جامعة بما يحسون متالمة مما يتالمون فليعمل الشغالون بتضامن وتكاتف واتحاد الى ان يبلغوا المنى فيرجع اعداؤهم خائبين لا يحملون بين جنبيهم الا كمدا اولئك الذين اعتادوا الانفراد بملاذ هذه الحياة كاكل الخيرات الطيبة وركوب السيارات الضخمة وسكنى القصور الشامخة ولبس الثياب المزركشة فيصرفون المئات في سبيل المشروبات والآنسات الراقصات على كاهل العامل الذي يتضور هو وابناؤه جوعا اغبر واجدر غيفا يغذيه ولا ثوبا يرتديه .

بلقاسم القناوي

مرشد الامة

نظرا لتقارب بروز مرشد الامة من الارادة فقد ابدل يومه بالسبت تعديلا للسير العملي بالمطبعة

فلينتظره قراؤه صباح السبت القابل حافلا بالفصول الممتعة بالعناوين الآتية :

الاصلاحات المنتظرة
ومتى وكيف ؟
الجامع الاعظم
الجوايح لغة واصطلاحا . او المجلس الكبير زوبعة في الباطان
الحق يعلو والاباطل تسفل . او الارادة والنهضة !
مدرسة البنات المسلمات بنهج الباشا
خزعبلات الشرذمة
الخ . الخ .

البقاء لله

اغتالت المنية الوطني الغيور السيد ابراهيم بن دحمان احد الاحرار المخلصين . تغمده الله برحمته ورضوانه ورزق ابنيه المحترمين الصبر والسلوان .

مدير الجريدة وصاحب امتيازها
محمد المنصف المنستيري

مطبعة الارادة ـ تونس

اعتداء شنيع على العدالة

علمنا من مصدر ثقة ان كوميسار المجلس العدلي بالكاف قد تجاوز كل حد معقول في اظهار الغطرسة والجبروت وفي امتهان [illegible] وموظفي المجلس المذكور حتى ضج الناس بالشكوى منه وابدوا تذمراتهم للادارة العدلية عدة مرات ولكن يظهر ان « حضرته » يتمتع بعطف زائد وحظوة كبيرة لدى مدير العدلية السابق م . ديبلا الذي كان يجد هو نفسه لذة كبيرة في « التحلي بتلك الصفات الحميدة » وفي امتهان من لنظره من التونسيين . ويظهر ان هذا هو السبب فيما كان يحظى به لديه م . قيرو كوميسار مجلس الكاف لانهما اتفقا في المشرب وفي الصفات والاخلاق .

ويظهر ايضا ان م . ديبلا حينما قضي عليه بمبارحة ادارة العدلية لم ينس ان يذكر م . قيرو في وصيته التي تركها لخلفه وصنيعته وتلميذه م . لاموت فاوصاه به خيرا وطالبه ان يغدق عليه الحظوة والحماية . مثلما فعل مع غيره من رجال بطانته الذين يعرفهم الرائي بسيماهم في وجوههم كما يعرف اهل السجود . وذلك لان م . قيرو استمر على خطته السابقة وبقي لا يبالي بالتذمرات والتشكيات الصادرة ضده .

وآخر ما بلغنا من اعماله انه استدعى اليه الفاضل الحقوقي النزيه السيد عبد الباقي بوفايد حاكم التحقيق بمجلس الكاف . فلما دخل عليه في مكتبه جلس مثل العادة المألوفة بين الموظفين على المقعد المعد بجانب المكتب للزائرين . فبادره م . قيرو بالانتهار منكرا عليه الجلوس قبل ان يصدر اليه اذنه « السامي ! » بذلك فمالك السيد عبد الباقي اعصابه وسأله هادئا ماذا يريد حتى استدعاه اليه فرد عليه م . قيرو لماذا كتبت في قرارك هذا « نحن حاكم التحقيق .... بعد اطلاعنا على راي المدعى العمومي » ولا تقول بدل ذلك « سيدي المدعى العمومي » فاجابه السيد عبد الباقي بوفايد بان العبارة ليس فيها أي انتقاص ولا تشير الى أي شيء بالمرة وانه يعرف كيف يؤدي واجبه فقاطعه حضرة الطاغية المؤدب منتهرا له بعبارات غير لائقة وامره بالخروج حالا فامتنع السيد عبد الباقي من تلبية هذا الامر المقصود به الاهانة الجارحة ويحق له ان يمتنع لانه وقع عليه وهو ممثل العدالة اعتداء حال مباشرته لوظيفة اذ انه حينما لبى دعوة الكوميسار كان يظن انه يدعوه لاجل امور تتعلق بالتحقيق وارتباطه بالدعوى العمومية لا ليتلقى الاهانة من ممثل الدعوى العمومية والحارس على الحق العام لاجل امر صبياني حقير لا حق له فيه اذ ان قاضي التحقيق حر في الصيغة التي يعطيها لتقريره .

وكأن سماء الغرفة انطبقت على رأس الطاغية اذ غاضه ان لا يسارع السيد عبد الباقي الى تنفيذ امره فدعا حالا شاوشا وامره ان يخرج السيد المذكور بالقوة . وازاء الدهشة التي اعترت الشاوش لوصول الحماقة بالكوميسار الى هذه الدرجة بادر هذا الاخير الى استدعاء الصابحي الملحق بالمجلس وامره بمثل ما امر به الشاوش واكد عليه ان يفعل ولو وصل الامر الى العنف وبما ان الصابحي متعود بحكم وظيفه على هذه المهمات لانه من قدماء تلامذة المدارس التي يديرها العمال والمراقبون المدنيون فقد بادر حالا الى العمل المطلوب وحدثت بسبب ذلك غوغاء تنبه اليها احد اعضاء المجلس فدخل حالا وابعد الصابحي عن زميله ثم توسل اليه ان يخرج بلطف حتى لا تتطور الحادثة الى حالة خطيرة وفضيحة تصان عنها كرامة القضاء .

وقد كان لهذه الحادثة رنة استياء عميق في الاوساط التونسية في الكاف والعاصمة واصبحت حديث المجالس وكذا بين قضاة وموظفي المجلس العدلي بالكاف . كما ان السيد عبد الباقي بوفايد بادر بارسال برقية مفصلة عن الحادث الى مدير العدلية . وحينما انتشر الخبر بين رجال القضاء وموظفي العدلية المركزية كان له من التاثير السيء ما لا يوصف وعدوه اهانة لحقت القضاء التونسي باجمعه وهم ينتظرون بفراغ صبر ما ستتخذه الادارة المركزية لغسل هذه الاهانة ومعاقبة هذا الطاغية المتجبر . خصوصا وقد سبق له ان تصرف تصرفات غريبة في بعض احكام اصدرها قضاة المجلس العدلي وفق ما املته عليهم ضمائرهم لاوفق غرضه وهواه

ان قاضي التحقيق الذي اهانه م . قيرو بهذا السلوك وكذلك قضاة المجلس العدلي الذين اهانهم من قبل . ليسوا في الواقع الا نواب عن سمو الامير الجليل الذي هو قاضي القضاة بحكم منصبه الاعلى . والاحكام التي اشرنا اليها كانت متوجة باسم الجناب العالي ابقاه الله . فالاهانة التي لحقت القضاة والاعتداء الواقع على الاحكام انما هما في الواقع يتجاوزان القضاة والاحكام الى القاضي الاكبر الذي اناب عنه اولئك القضاة واعطاهم سلطة اصدار الاحكام باسمه الرفيع

ونظن ان الادارة في تونس لو قامت بواجبها في زجر هذا الطاغية المتمرد على سلطة سمو الامير حينما علمت بتصرفاته الغريبة نحو الاحكام التي ثبتت لديها بصفة قاطعة لامكن لها ان توقفه عند حده وان تحول دون ظهور امثال هذه الفضائح المؤلمة في دار العدالة نفسها التي يلجأ اليها الناس لمعاقبة من يتجاوز حدود القانون فاذا بهم يرون فيها كيف يتجاوز حارس القانون حدود القانون وهو آمن مطمئن .

لذلك نقول انه لا يوجد احد من التونسيين يمكن له السكوت عن هذه الاهانة التي تلحقهم وتلحق اميرهم الجليل . وانا نلفت بالحاح انظار الجناب العالي ايده الله تعالى الى هذا الامر ونطلب منه ان يصدر اذنه السامي لرجال حكومته بمعاقبة هذا المعتدي على قدر طغيانه وتصرفه ونسأل في الوقت نفسه م . قيون المقيم العام الى متى يستمر السكوت عن امثال هذا الطاغية الذين يعكرون الجو ويتسببون بصنيع مثل هذا في حوادث مكدرة تجعل الفكر العام التونسي يميل الى اليأس من الانصاف ومن امكان جني ثمار صالحة من السياسة الجديدة التي لا نرى لها من الآثار ما يدعو الى الاطمئنان .

ولا يسعنا في ختام هذه الكلمة الا ان نوجه جانبا من الانتقاد الى عموم القضاة في محاكمنا فهم الذين جرأوا امثال هذا الطاغية بسلوكهم مسلك الضعف والخنوع نحوهم وبسعيهم في ارضائهم والاجتهاد في عدم مخالفتهم مع ان منصب القاضي ارفع من منصب الكوميسار في نظر الهيأة الاجتماعية لان القائم بالدعوى العمومية لا يستطيع القيام بمأموريته الا اذا رجع للقاضي فاقره على دعواه وحكم له او عليه . فلو عرف قضاتنا حق منصبهم ومقامهم حق المعرفة لاوقفوا المعتدي عليهم عند اول خطوة . وانا لنرى في قضية الحال ان السيد عبد الباقي بو فايد يستحق بعض اللوم لانه اجاب دعوة الكوميسار وكان من حقه ان لا يجيبها ما دام الكوميسار لدى قاضي التحقيق يستوى في منزلة واحدة مع محامي المتهم . ولقد صدق المثل الذي يقول « احترم نفسك يحترمك الناس »

هذا وانا عازمون على تتبع خطوات ادارة العدلية في هذه القضية وسنرى ما يكون منها لاقرار الحق في نصابه ومعاقبة المعتدي حفظا لكرامة القضاء وابقاء على هيبته في النفوس وسننتهز هذه الفرصة لبيان ما عندنا حول خطة كوميسارات العدلية وعملهم الذي هو فراغ لا يثمر شيئا ولكن يحمل الميزانية اثقالا مرهقة . وموعدنا بذلك الاعداد المقبلة ان شآء الله

وانما الامم الاخلاق ما بقيت ...

في صبيحة كل يوم وفي مسائه ايضا يجدر بكل مستعمر (بالفتح) ان يذكر هذا الحديث النبوي الشريف . ويقول ـ باسطا كفيه الى خالقه ـ « اللهم اليك اشكو ضعف قوتي وقلة حيلتي وهواني على الناس . يا ارحم الراحمين انت رب المستضعفين . انت ربي ! »

وذلك لانه بين صبيحة كل يوم وبين مسائه يتنقل امره من السيء الى الاسوء . وتتب عليه مصائب وفواجع كان يجهلها بالامس

فهذه مستعمرة (بالفتح) منذ خمسين سنة مضت وهي تتعثر بين الشدائد والعواصف ترضية لمستعمريها (بالكسر) الذين يقولون لابنائها نحن هنا في ترابكم ووجودنا هنا يفرض عليكم الخضوع والطاعة الدائمة وتسليم ما بامكانكم تسليمه الينا وما بامكاننا انتزاعه منكم .

ومنذ هذه الخمسين سنة يتأطيء المستعمر (بالفتح) رأسه وينزل عينيه الى الارض وهو يتكبد كل يوم خسارة حريته ويصبر على ما يراه من ضياع سلطته ويتجلد ازاء افتقاره المستمر واستلاب كل ما كان له من سلطان ومتاع ويسأل خالقه السلوان ويتجه اليه بالشكوى قائلا « اللهم لا ملجأ ولا منجاة منك الا اليك ! »

انها لمصيبة ويالها من مصيبة ولقد شاءت الاقدار ان تكون مصائب المستعمر (بالفتح) ليس لها حد ولا انتهاء . فعلاوة على فقد الحرية وتسلط الطغيان . وعلاوة على كارثة انتصار القوة التي انتهكت حرمات الحق وقالت للمقهور اذهب لكي يخلفك قاهرك ـ علاوة على كل هذه المصائب المادية والسياسية فقد اهمل المستعمر (بالفتح) المسكين فضائله الروحية الموروثة من مجد اسلافه الاكرمين واهمل قوة المناعة الشخصية .

الصدق مانع من الكذب والشرف مانع من الخسة وعزة النفس مانعة من الخذلان وحصن حصين يحمي من احتقار الغير . ولقد قال الاستاذ مصطفى صادق الرافعي مخاطبا ابناء جلدته من المصريين « قوة الاخلاق يا اخوان ! قوة الاخلاق ! . ان الخطوة المتقدمة تبدأ من هنا ! » وقال ايضا « ان شباب الشهوات شباب مفلس من رأس ماله الاجتماعي . ينفق دائما ولا يكسب ابدا »

وهذه حقائق ليست موضع اعتراض ولا جدل . حيث ان الشهوات اذا استسلم المرء لسلطانها المطلق تبعث على رد الفضائل الى غيابات النسيان وتجعل الروح خادمة للحواس لا خادمة للعقل

واذا تجردنا عن التسامح الفطري الذي يجعل القردة ترى ابنها في بهاء الغزال ثم امعنا النظر في مجتمعنا نرى ان الشهوات قد تسلطت على كل العقول وصارت تسد [illegible] كل التدابير . فاذا رجعنا الى الحالة التي كان عليها الجدود والجيل السابق جيل الاستقلال رأينا ان شهواتهم قد تغلبت عليهم حتى صاروا يحصرون دائرة افكارهم وافعالهم في متعة اليوم من غير اعتبار ولا ادنى اكتراث بما سينتج عنها في الغد

ولما كانوا سعداء في عيشهم ومطمئنين الى الحياة التي كانوا يحيونها فانهم لم يكونوا يفكرون قط في اصطناع وسائل لاستبقاء تلك العيشة الراضية ووقاية تلك السعادة من كل طاريء ربما يهدمها . وكذلك لم يكونوا يهتمون بالحركة العلمية ولا بما كان يجري خارج بلادهم حتى فاجأتهم الحوادث وهم لا يعلمون

وانا لنرى في يومنا هذا ان ابناءهم قد اهملوا الاعتبار بدرس الماضي وعبره وليسوا عاملين بما ينبؤهم به التاريخ في كل آن وفي كل خطوة . فشهوات جدودهم وانقيادهم لسلطانها قد قضى على مجتمع الاسلاف والمعاصرين ايضا . فمن الظاهر المعقول ان لا يسلك المعاصرون مسلكهم ولا يتبعوا طرائقهم ولكنهم كانوا ـ وياللاسف ـ يسيرون باستمرار في اتجاه جدودهم لا يفارقونه مثل عجلة الرتل التي لا تفارق الخط الحديدي . وذلك بالرغم من علمهم انه مؤد بهم الى الهلاك والاضمحلال

فهم لا يتخيرون من الامور الا توافهها ولا يهتمون الا بالظواهر لانهم لا يصبرون على بذل الجهد المتواصل والكد المستمر ولا يطيقون تتبع الغايات البعيدة المنال مهما كان ادراكهم لاهميتها ولزومها وبانها هي الغاية الاصلية الموصلة

فنجد مثلا ان الموظف التونسي مهما كانت رتبته ومقامه لا يركض الا وراء ترضية صاحب اليد التي تطوقه بعوامل القهر والتسلط وترى ابتسامته ـ يا للخيبة والاسف ـ تتسع على قدر اشتداد اللطمات النازلة على ام رأسه . ولا يفكر الا ان ذلك هو الطريق الوحيد الصالح الذي يوصله الى الرقي . وتراه في اثناء ذلك يبالغ في التباعد عن قضية امته ويتجاهل شكوى ابناء وطنه مع انه يعلم ان في اهانتهم اهانة له . بل انه يسبقهم في تحمل الاهانة وهو عالم ان مستقبله مرتبط بمستقبل امته وانه اذا جابه العاملين من رجالها بالمقاومة وضادد جهودهم فانه انما يجابه ويضادد صالحه قبل صالحهم . انه يعلم هذا حق العلم ولكنه يفضل ترضية شهواته بنت الساعة وينتفع ولو موقتا . يختار ذلك على كل تبصر وحساب للعواقب

واذا نقلنا ابصارنا من الموظفين وعممنا النظر على هيأتنا الاجتماعية نرى ان الشهوات متغلبة على كل شيء وفي كل زمان

فهذا شاب نبيل قد طمع والداه في نجابته واجهدا انفسهما وتكبدا المشاق المتنوعة حتى تمكنا من ارساله الى اوروبا « منبع العلوم والثقافة » لكي يستكمل دراسته ويرجع لهما نابغة تستنير به شيخوختهما . لكنه يذهب وحيدا ويرجع « في اثنين » لانه قد تغلبت عليه شهواته الحيوانية حتى رأى انه لا طاقة له على الصبر وارجاء الزواج الى ان يخلص من دراسته . وربما كبر عليه امر كبريائه وعظم اعجابه بنفسه حتى رأى انه لا تساويه ـ وهو مبرنط وفي وسط قوم مبرنطين ـ الا زوجة مبرنطة مثله تفهمه اذا تكلم وحتى اذا سكت وتتأبط ذراعه برشاقة اذا برز الى الشوارع .

فهو يعلم ان في بلاده عذارى طاهرات شريفات تنتظره هو وامثاله . ويعلم انه اذا تخلى عنهن هو وامثاله ربما كن معرضات لاعظم الاخطار بسبب ما يحيط بهن من اسباب الرذايل والغواية . ويعلم ايضا ان الزواج المختلط لا يثمر الا ذرية مشوهة الاخلاق ولكن شهواته ترخي امام عينيه ستارا كثيفا يعمى معه قلبه وحتى بصره وينتهك حرمات وطنه وينفصل عما أمر به دينه الحنيف . كل ذلك في سبيل « كيفه » وفي سبيل ان يتم له الطرب . وحين يعود يخجل الآباء من انفسهم ويندمون على ما فعلوا وتبكي الامهات . وعوض ان يكون هو الشاب الذي تعتمد عليه هذه الامة المسكينة لجبر صدعها والتخفيف من بلواها . القادر على رفعها من وهدتها واخراجها من دور الانحطاط . نجده قد عاد اليها : شاب مولع بشهواته لا اقل ولا اكثر ممن يصدق عليهم قول الرافعي المتقدم « مفلس من رأس ماله الاجتماعي ينفق دائما ولا يكسب ابدا »

« علي بوحاجب »

الى مراسلينا

كثيرا ما ترد علينا الرسائل والمقالات المتنوعة التي يطلب منا اصحابها نشرها في « الارادة » بينما نجدها غير قابلة للنشر او التلخيص لاسباب عديدة منها ما هو فني ومنها ما يرجع الى تفاهة الموضوع الذي يطرقه الكاتب ومنها ما يتراءى لنا انه دخول في الاغراض الشخصية التي لا تعنينا ولا نريد ان نطرقها كيفما كان الامر لان الجريدة مجعولة لخدمة المصلحة العامة دون سواها ولا دخل لها في خصومات الافراد ولو كان احد طرفي الخصومة من المنضوين تحت لواء حزبنا الذي تنطق « الارادة » باسمه

ومن جهة اخرى فانا كثيرا ما نضطر لاهمال بعض الرسائل او المقالات ذات الاهمية التي نعتقد ان نشرها تنجر عنه فائدة عامة وذلك لانها خالية من اسم صاحبها ـ مثل المقالات التي وصلتنا عن جمعية الاوقاف بمناسبة ما نشر اخيرا في « الارادة » ونرى ان ذلك دليل على عدم وثوق الكاتب بادارة الجريدة مع ان التقليد المتعارف بين الصحف هو وجوب المحافظة على السر الصناعي . وهو تقليد يعتبره القانون ويعفى بموجبه صاحب الجريدة من ذكر اسم الكاتب . فلو افضى الينا هؤلاء الكتاب الخائفون باسمائهم وطلبوا منا عدم التصريح بها لاجبنا طلبهم ونشرنا لهم ما يريدون مما لا يتعارض مع مشرب الجريدة وخطة سيرها . ومما هو مفيد في ذاته للصالح العام

وهناك ايضا من يطلب منا استرجاع رسالته التي نرى انها غير صالحة للنشر مع ان كثرة ما يرد علينا يضطرنا لالقاء هذا النوع في سلة المهملات فلا نستطيع اجابة مثل هذه الرغبات وكثيرا ما يثير ذلك غضب اصحاب الرسائل علينا ويسبب لنا متاعب معهم

كل هذا يضطرنا ان نعلن لاولئك وهؤلاء اننا لا نقبل رسائل الاغراض الشخصية او التي تكون خالية من امضاء مرسلها . كما لا ننشر ما يتعارض مع مشرب الجريدة وخطتها . ونؤكد ايضا ان ما يرسل الينا لا يرد لاصحابه سواء نشر ام لم ينشر

في سبيل الانتخابات

في هذه الايام الاخيرة انعقد اجتماع مختلط بين بعض الفلاحين وتجار الحبوب الذين لهم اتصال بالمؤسسات الرسمية من تونسية وفرنسية وذلك بايعاز من الادارة لاجل تكوين هيأة تعاضدية تتولى شراء قموح الصابة المقبلة وفق ما اقتضاه القانون الصادر في تاسيس ديوان القمح الذي يحجر على الفلاحين بيع قموحهم لغير الهيئات التعاضدية والتجار الخاضعين للشروط التي يقررها ديوان القمح

وفي هذا الاجتماع طلب التونسيون ان ينص في القانون الاساسي ان يكون مجلس ادارة التعاضدية نصفه من التونسيين ونصفه من الفرنسيين . ولكن حضرات المتفوقين لم يرضوا بهذه التسوية في العدد التي تنطوي في نفسها على الميز نظرا لكون اغلبية الفلاحين من التونسيين . وكان المجلي في ميدان الرفض البات ـ على ما قيل لنا ـ هو م . فاتر رئيس الحجرة التجارية الفرنسية وعضو المجلس الكبير واحد كبار السادة المتفوقين الذين لا يطيقون هضم ما فيه شائبة انصاف للتونسيين .

وازاء هذا الرفض الذي يدل على احسن صورة لسياسة المشاركة كما يفهمها القوم ـ اضطر الحاضرون من التونسيين الى الانسحاب من الاجتماع والتفكير في تاسيس تعاضدية خاصة بالتونسيين . وبالفعل اجتمعت جماعتان منهم للنظر مليا في الموضوع وكان اجتماع كل جماعة على حده . فاما واحدة منهما فقد جمعت رجالا من الثقات النزيهين الذين لم يدفعهم الى هذا العمل الا المصلحة العامة دون سواها ووفقت الى اختيار رجل نزيه امين اشتهر بالصدق وحسن الادارة ليتولى ادارة المشروع ادارة عادلة موفقة . وهو الفاضل المحترم السيد محمد بن عثمان .

واما الجماعة الاخرى فهي جماعة تتالف من بعض اعضاء المجلس الكبير والحجرات وحاشية السيد محمد شنيق وبطانته المعروفة بما عندها من شغف عظيم بالمؤسسات العامة وخصوصا التي تعتمد على اموال الدولة ولها اتصال شديد بمصالح الناخبين ويمكن ان تتحكم في توجيه اصواتهم عند الانتخابات الى الوجهة الصالحة ! . مثل بنك التعاضد المالي والتعاضدية الوسطى للصناعات .

وقد بلغنا ان هيأة « اركان الحرب » اجتمعت تحت رئاسة السيد محمد شنيق وقررت ان مشروع الشركة التعاضدية لشراء القموح يمكن استغلاله لمصلحة الشيعة والتحكم بواسطته في الانتخابات المقبلة نظرا لكمية الاموال العظيمة التي ستضعها الحكومة تحت تصرف المشروع ولذلك يجب الاستعداد العظيم من الآن للاستيلاء عليه ـ عملا بقاعدة وجوب تنفيذ سياسة المشاركة من ناحية واستغلال ما تقتضيه من خيرات من ناحية اخرى ـ ثم اعدوا التدابير والخطط الماهرة للعمل . وبعد ذلك نشروا كتائبهم لاختيار الشخص الذي يتولى ادارة المشروع على النمط الذي يحقق سيادة الشيعة الشنيقية وبسط نفوذها من دون ان يكون له من ماضيه في المشاريع السابقة ما يحول بينه وبين موافقة الحكومة على تسميته في هذا المنصب . فرنت اعينهم جميعا الى السيد محمد شنيق ولكن الدمع جال في تلك العيون وهاجت في النفوس ذكريات ايام العز والسيطرة المطلقة على بنك التعاضد . وودوا لو ان ادارة هذا المشروع الجديد تسند للسيد محمد شنيق ولكن ـ ماكل ما يتمنى المرء يدركه ـ فقد حال بينهم وبين ادراك هذه الامنية موقف الحكومة نحو ادارته لبنك التعاضد وتلك البلاغات الرسمية التي لا تزال تلاحق تاريخه وتحلي « دوشيه » ! .

فاضطروا ازاء ذلك ان يبحثوا عن غيره ممن يكون اخلاصه للشيعة لا يشك فيه وممن تكون ثقة الشيعة به ثقة مطلقة لا يتطرقها وهن او تردد . وسرعان ما وقفوا الى رجل حاز هذين الشرطين كما حاز عدة مؤهلات اخرى ....

وقد كان الرجل السعيد بوقوع الاختيار عليه هو السيد عبد الرزاق الصباغ على ما قيل لنا ـ فهو كاهن الشيعة واحد حماتها سابقا في ادارة الفلاحة وهو زيادة على ذلك قد احيل الى التقاعد « الجبري » وما تزال فيه بقية صالحة من نشاط وقدرة على العمل فمن المناسب ان يوضع بين يديه شغل يستثمر فيه مواهبه من جهة ويساعده « مدخوله » على هم الزمان ونقصان المرتب بسبب التقاعد من جهة اخرى وفوق هذا وذاك فهو يمت بالمصاهرة القريبة للسيد محمد شنيق وقد اقام طول هذه الخمسة عشر عاما السابقة الشواهد الشديدة على اخلاصه للشيعة ومهارته في تدبيراته التي ادت الى نجاحها او تخليصها جملة او افرادا من الورطات

ولكنهم علموا في آخر وقت باجتماعات الجماعة الاخرى وبما عزمت عليه من اسناد ادارتها الى كفاءة ونزاهة السيد محمد بن عثمان فاسقط في ايديهم واستيقنوا ان من سيساهمون في المشروع سوف ينحازون الى الجماعة التي في جانبها السيد محمد بن عثمان لما اشتهر به من العفة والنزاهة والبعد عن الاغراض بالاخص . فرأوا ان يروجوا بين الفلاحين الذين يدعونهم لاجتماعاتهم اشاعة مفادها ان السيد محمد بن عثمان يعمل معهم . وحاولوا اكساء ذلك صبغة الحقيقة ففتحوا الحديث في احد الاجتماعات حول موضوع تسمية السيد المذكور مديرا للمؤسسة . مع انهم يعلمون ان ذلك لن يتم قبل التأسيس وانه من انظار مجلس ادارة المؤسسة . فهم يقدرون ان اسم السيد محمد بن عثمان سوف يجلب مساهمين ومكتتبين كثيرين واذا تجمع رأس المال وتم بذلك تكوين المؤسسة وانتخاب مجلس الادارة فمن السهل عليهم اقصاء اسم السيد محمد بن عثمان وتقديم اسم السيد عبد الرزاق الصباغ . والبركة في المؤامرات والدسائس والتدابير الخفية الماهرة .

وقد غفل القوم عن شيء وهو رضا السيد محمد بن عثمان بان يتلاعب امثالهم باسمه وبان يستغل المغرضون سمعته الحسنة وعفته ونزاهته الى هذا الحد فهو امهر من ان يقع في الفخ .

وعلى كل حال فسنرى ما يكون . ونحن لذلك بالمرصاد

نقابة قلفات نسج الحرير اليدوي

اجتمعت هيئة نقابة قلفات نسج الحرير اليدوي مساء يوم الجمعة في ٩ افريل ١٩٣٧ على الساعة الثامنة ونصف وبعد الاخذ والرد بين اعضاء المجلس في شان احياء جامعة عموم العملة التونسية وقع الاتفاق بيننا على التحبيذ والتاييد لها

مجلس الادارة

الصادق التكالي

يوم الحساب

طلب منا احد اعيان الشواشية الذين نتوسم فيهم الثقة والاخلاص لهذه الصناعة والغيرة على الحق نشر الكلمة التالية :

كان يوم ٣١ مارس ١٩٣٧ موعد الاجتماع العام لمعلمي الشواشية حتى تعرض عليهم حساية الادارة المذكورة عن عام ١٩٣٦ وتقع الموافقة عليها بعد المناقشة حسبما يقتضيه الفصل ٨ من القانون الاساسي وعقد هذا الاجتماع فعلا لكن ظهر اثناءه لارباب هاته الصناعة ان لائحة الحساب قدمت لهم في وقت ضيق لا يمكنهم من الاطلاع عليها بالتدقيق وبالاخص على تفاصيل المصاريف ـ فقرروا تعيين لجنة منهم لتتبع تلك الحسابات قبل الموافقة عليها وتحرير تقرير فيها وهو طلب معقول ومحاولة دحضه توجب الريب خصوصا وان الحملة الصحافية التي وقعت في جوان الفارط عقب اجتماع مارس ١٩٣٦ اكدت وجود نقص في الاموال المؤمنة ببنك التعاضد لم يقع الاعلام به يوم الجلسة المذكورة .... ولكن تداخل اناس نسبوا انفسهم لهاته الصناعة وليس مرماهم الدفاع عن المشروع بل تاييد افراد تحرجت حالتهم بسبب تتبع الحسابات الذي ربما انكشفت اثناءه اشياء مخالفة لقانون الادارة المذكورة...

ومن هؤلاء السيد محمد الرصاع العضو بالحجرة والتاجر في المنسوجات والعضو ايضا بالمجلس الكبير الذي حضر بصفة شواشي لكن عوض ان ينضم لقسم زملائه في الصناعة ويجلس بين صفوفهم خير صدارة المجلس بدون حق ظنا منه ان صفته بالمجلس الكبير تخوله ذلك واخذ في الدفاع عن هيئة المجلس المذكور رجاء التوصل بهاته الوسيلة الى ارغام الشواشية على الموافقة بدون مناقشة فكان دفاعه عن هاته القضية بلهجة وحماس ناشئين عن نوبات عصبية يشاهد منها التحمس والضدية لقسم الشواشية اخوانه في الصناعة كما يزعم وقد فهم الحاضرون القصد من تلك الثرثرة وما ازدادوا بذلك الا يقينا وتمسكا بنظريتهم في المطالبة بالتحري قبل الموافقة

فاتت النتيجة بخلاف ما توقعه المحامي الشهير وفهم ان الجماعة في غير حاجة له وفي غنى عن دفاعه البارد . وتبين للانظار كيف ان بمثل هذا تهدم المؤسسات وتضحى المشاريع العامة في مصلحة الاشخاص ـ ورغما عن هذا الدور الاسيف الذي قام به السيد الرصاع بالاجتماع العام اصر الحاضرون على عدم الموافقة وذلك باغلبية مطلقة وانحلت الجلسة التي حضرها نايب ادارة المدينة .

وقد كان من الممكن فصل هاته القضية وحل هاته الخلافات بين المشتركين ومجلس ادارة الباطان لكن لم تحصل هاته الغاية بسبب الدور الذي قام به السيد الرصاع تطوعا منه بدون ان يكلفه احد بذلك بل ربما ادخل بهذا الموقف الريب في النفوس وقد بارح الجلسة غضبان على الهيئة التونسية وعلى الاخص الشواشية الذين لم يخضعوا لارادته ....

ولا ادري هل كان قصده الدفاع عن المؤسسة او حاجة في نفس يعقوب خصوصا وان الظروف الحالية تدعوه هو وجماعته الى السعي وراء اكتساب ثقة اخوانه الشواشية .... وعلى الاخص في وقت الانتخابات

واثناء هذا الاجتماع قرر ارباب هاته الصناعة اعلام ادارة الامور الاقتصادية بما وقع عليه الاتفاق فوجهوا لها نسخة من مكتوب امضى به امين الصناعة وجماعة من مجلس العشرة ومثلهم من مجلس الباطان بقطع النظر عن مائة امضاء من معلمي الشواشية ـ لكن الشيء الذي يؤسف له هي المقاومة التي شوهدت من طرف الادارة المذكورة لجماعة الشواشية الى حد ان ادتها لعدم موافقتهم على تعيين لجنة منهم لتتبع الحسابات والحال انهم لم يطلبوا منها اذنا في ذلك بل هو حق من حقوقهم لا ينازعهم فيه احد .

ولعل هاته المقاومة ناشئة عن ايدي اثيمة متسلطة على الهيئات التونسية التي تقاسي منذ سنين عديدة دسائسها وسعيها لجعل اعضاء الهيئات الاقتصادية آلات لاعطاء الاصوات وقت الانتخابات .

فنلفت انظار جناب المقيم العام لهذا الخطر العظيم الذي نشبت اظفاره في جميع الاوساط بقصد خراب المشاريع في مقابلة منفعة الاشخاص

ونعلن لمن يشاء ان يسمع انه توحدت فكرة ارباب هاته الصناعة على طرق جميع الابواب والقيام بدعوى لدى العدلية في حالة امتناع المجلس المنتخب من طرفهم من المحاسبة ولربما توجه في هاته القضية التهمة ضد اناس يخدمون تحت رداء التستر لانتظار الضلال والمستقبل كشاف .

الميز في كل شي

اطلعنا اخيرا بمجرد الصدفة على قرارات مختلفة صادرة من الوزير الاكبر واخرى صادرة من بعض مديري الادارات فرابنا ما اثار منا الدهشة ودعانا الى كتابة هذه الكلمة

رأينا ان القرارات التي يصدرها الوزير الاكبر التونسي تكون مختومة بامضاء ممثل الحماية مسبوقة بما يفيد الموافقة على ما تضمنه القرار والاذن بتنفيذه بينما نرى ان القرارات التي يصدرها مديرو الادارات خالية من ذلك ولا تختم الا بامضاء المدير الذي اصدرها

وواضح من هذا ان السبب الوحيد هو ان الوزير الاكبر تونسي ومديري الادارات فرنسيون من الجنس المتفوق الممتاز . وسياسة الميز تشير بامثال هذه التصرفات الى ان الموظف التونسي غير جدير بالثقة مهما بلغ ما بلغ بينما اصغر موظف فرنسي الجنس ـ ولو كان موظفا تونسيا ـ ينال من هذه الثقة ما يشاء ويعتمد على التأييد المطلق ولو فعل ما فعل

وان لم يكن الامر كذلك فلماذا هذا الميز بين الوزير الاكبر وغيره من مديري الادارات مع ان الجميع موظفون تونسيون

واغرب من ذلك ان الوزير الاكبر كثيرا ما يصدر القرارات وعوض ان يمضي عليها شخص ممثل الحماية ـ على ما في هذا الامضاء نفسه من تجاوز لاصول المعاهدات الحالية من اي نص يخول ممثلي الحماية هذا الحق ـ نقول عوض هذا فانا رأينا ان الممضي هو « الكاتب العام للدولة التونسية » وهو موظف تونسي ابتداء بدون ان يردف ذلك بذكر لقبه الثاني وهو « المعتمد بالسفارة العامة » ولو ذكر لما كان له محل لان المقيم العام في تاريخ تلك القرارات هو القائم بوظيفة ممثل الحماية

فهل هذا مظهر من مظاهر سياسة المشاركة . ام انه يمكن ان يقع مثله مع مديري الادارات ام هو الميز بعينه يطغى على كل شيء ؟

« الارادة »

لسان الحزب الحر الدستوري التونسي
تصدر يوم الاربعاء من كل اسبوع

الاشتراكات

ثلاثون فرنكا في السنة

الرسائل

والحوالات توجه باسم مدير الجريدة

محمد المنصف المنستيري

نهج الحلفاوين زنقة الرياض عدد ٤

بتونس